

معطيات إحصائية حول اللقاء

- عدد المدعوين للقاء: 251، علاوة على أعضاء المجلس الأربعة (4) المؤطرين لأشغال اللقاء (رفقته): لوائح: فريق التأطير، المشاركون في اللقاء؛ والمشاركين الستة (6) من أعضاء المجلس؛ المقرران (2)؛ فريق الدعم التقني واللوجستيكي (3)؛
- عدد الحاضرين: 207، نسبة الحضور: 82,5%؛
- نساء: 46 (23%)؛ رجال: 161 (77%).
- ✓ التربية الوطنية (مسؤولون جهويون وإقليميون؛ مفتشون؛ مدرسون؛ أطر التخطيط والتوجيه؛ مديرو المؤسسات؛ تلاميذ؛ جمعيات الآباء: 88 (42,5%)؛
- ✓ التكوين المهني (مسؤولون؛ مديرو المؤسسات؛ مكونون): 22 (10,5%)؛
- ✓ التعليم العالي (عمداء كليات؛ أساتذة؛ باحثون؛ طلبة): 37 (19%)؛
- ✓ التعليم العتيق (مسؤولون؛ مدرسون): 3 (1,5%)؛
- ✓ مؤسسات تكوين الأطر (مديرو المؤسسات؛ مكونون): 4 (1,9%)؛
- ✓ الأحزاب السياسية: 4 (1,9%)؛
- ✓ النقابات: 7 (3,4%)؛
- ✓ المنتخبون (برلمان؛ جماعات ترابية): 15 (7,5%)؛
- ✓ الصحافة الجهوية والمحلية: 14 (6,8%)؛
- ✓ مثقفون وفنانون: 3 (1,5%)؛
- ✓ قطاعات غير قطاعات التربية والتكوين (الثقافة؛ الصناعة التقليدية؛ التعاون الوطني): 3 (1,5%)
- ✓ جمعيات المجتمع المدني: 7 (3,4%).
- زمن اللقاء:
- بداية اللقاء: 9 و30 د صباحاً؛
- اختتام اللقاء: 7 و30 د مساءً؛
- استغرق اللقاء إجمالاً 8 ساعات، مع توقيف للغداء واستراحة المساء، خصص الجزء الأكبر منها (حوالي 7 ساعات) للنقاش.
- المناقشة: تخلل المناقشة 59 تدخلا يتوزعون كما يلي:
- ✓ 44 متدخلاً؛ و 15 متدخلة؛
- ✓ 30 تدخلا في الفترة الصباحية، و 29 في الفترة الزوالية والمساء؛
- ✓ المسؤولون الإداريون (مديرو المؤسسات؛ عمداء...): 11؛
- ✓ مدرسو التعليم المدرسي: 10؛
- ✓ مدرسة التعليم العالي: 7؛
- ✓ مدرسو التعليم العتيق: 1؛
- ✓ مكونو التكوين المهني: 1؛
- ✓ المفتشون التربويون: 5؛
- ✓ الفاعلون السياسيون: 1؛
- ✓ الفاعلون النقابيون: 4؛
- ✓ المنتخبون: 8؛
- ✓ الفاعلون الجمعويون: 3؛
- ✓ التلاميذ (5) والطلبة (2) ومنتدربي التكوين المهني (1): 8؛
- ✓ الفنانون والمثقفون: 1.

- كما توصل فريق التأطير بسبع (7) مساهمات مكتوبة متفاوتة الحجم والمضمون.

سياق اللقاء

في إطار الحوار الجهوي لتأهيل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي الذي أطلقه المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي على مدى الفترة الفاصلة بين 14 و 30 أكتوبر 2014، انعقد اللقاء الجهوي الخاص بجهة طنجة - تطوان يوم الثلاثاء 14 أكتوبر 2014، بفضاء دار الثقافة بمدينة تطوان.

المشاركون في اللقاء

حضر هذا اللقاء 207 مشارك ومشاركة يمثلون مختلف أقاليم وجماعات الجهة، بينهم المسؤولون والفاعلون الإداريون والتربويون لوزارات التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والأوقاف والشؤون الإسلامية والثقافة والصناعة التقليدية ومؤسسة التعاون الوطني، والتلاميذ، والطلبة، وفعاليات تنتمي إلى الأحزاب السياسية والنقابات التعليمية، وبرلمانيو الجهة وأعضاء الجماعات الترابية الجهوية والمحلية، وجمعيات المجتمع المدني، والمتقنين والفنانين، والصحافة الجهوية والمحلية.

كما شارك عن المجلس:

- فريق للتأطير يتكون من السيدة والسادة: عبد الحي المودن؛ عبد الناصر ناجي؛ يسرى حريري؛ رشيد الفيلاي مكناسي؛
- ومشاركة السيدات والسادة: خديجة رحاوي؛ عائشة النسائي؛ إخلاص العرود الحضاري؛ خالد الصمدي؛ عبد الغفور العلام؛ نور الدين مشاط.

تكلف بأعمال المواكبة والدعم التقني واللوجستيكي من إدارة المجلس:

- السيدان أحمد بيا و ياسين كريم: مقرران؛
- السيدة والسادة: أحمد رحموني؛ المصطفى عوام؛ سلوى شطيطة: للتنظيم والدعم التقني واللوجستيكي.

كما ساهم فريق من ولاية طنجة-تطوان، والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، ودار الثقافة بتطوان في تقديم الدعم لفريق التنظيم.

أهداف اللقاء

يتوخى المجلس من وراء لقاء الحوار الجهوي، تقوية المقاربة التشاركية التي تشكل جوهر اشتغاله، وحجر الزاوية في أعماله التشخيصية والاستشرافية، التي تروم الإسهام في الارتقاء بالمنظومة التربوية والرفع من جودتها؛ وهو حوار يشكل محطة حاسمة من محطات البرنامج المرهلي لعمل المجلس، الذي سيتوج ببلورة التقرير الاستراتيجي المزمع إنجازه من طرف المجلس، والذي سيقدم رافعات التغيير اللازمة لتأهيل المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي.

انتظم برنامج اللقاء، كما قدمه السيد عبد الحي المودن مسير أشغاله، في محورين أساسيين:

1. محور تشخيصي، يهتم تقاسم بعض التشخيصات التي انتهت إليها أعمال المجلس مرحليا؛
2. محور استشرافي، الهدف منه تنظيم التفكير الجماعي حول آفاق تأهيل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، انطلاقا من تسعة مداخل مقترحة.

أشغال اللقاء

1. جلسة الافتتاح:

افتتح اللقاء بكلمة المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي (في الملحق) تلتها السيد يسرى حريري، عضو المجلس. تناولت هذه الكلمة سياق اللقاء، باعتباره محطة من محطات البرنامج المرحلي للمجلس في اتجاه بلورة التقرير الاستراتيجي، والذي سيفقد رافعات التغيير اللازمة لتأهيل المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي، وكذا هدفه المتمثل في تقوية المقاربة التشاركية التي تشكل جوهر اشتغال المجلس، من أجل حشد الاجتهاد الجماعي، والإسهام المشترك في استكشاف السبل الكفيلة بتأهيل المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي.

كما تضمنت هذه الكلمة تقديمًا للمجلس، بصفته مؤسسة دستورية مستقلة للحكمة الجيدة والنهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية، وطبيعته ومهامه الاستشارية والتقييمية والاقتراحية، وتموقعه المؤسسي في علاقته بالمؤسسات الأخرى، ولاسيما القطاعات الحكومية.

2. عرض التشخيصات ومحاور التفكير الاستشرافي:

قدم السيد عبد الناصر ناجي عضو المجلس عرضا تركيبيا (في الملحق)، تناول العناصر التشخيصية التي انتهى إليها عمل المجلس مرحليا متوخيا تقاسمها مع المشاركين والمشاركين، همت، على الخصوص، أهم المكتسبات المحرزة، وأبرز المعوقات التي واجهتها المدرسة المغربية، على مستويات تعميم التعليم وتعبئة الموارد، وبعض مخرجات التعليم وأداء المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي، والحكمة والتعبئة.

وقد خلص العرض المقدم إلى بعض الاستنتاجات تتعلق، أساسا، بالمكتسبات التي يجب توطيدها وتطويرها، ولاسيما منها: التقدم المحرز في مجال تعميم التعليم؛ تبني استقلالية الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والجامعات؛ الدعم الاجتماعي؛ تنويع العرض الجامعي؛ التطور الذي عرفته منظومة التكوين المهني.

كما خلص إلى أهم بؤر التعثر التي ما تزال تعترض مسار تغيير المنظومة التربوية، والتي تتصل بتصور الإصلاح؛ وإشكاليات الحكامة؛ وحضور المدرسة المغربية في الاهتمامات الوطنية والجهوية والمحلية؛ ومشاركة الفاعلين وانخراطهم؛ وآليات اليقظة والتتبع والتقييم الداخلي والخارجي للمنظومة.

من جهة أخرى، تناول هذا العرض، الشق المتعلق ببعض المحاور المقترحة لتنظيم التفكير الاستشرافي، وتهم مجالات تعميم التعليم؛ والمناهج والتكوينات، ومهن التربية والتكوين، والحكمة، ومشاركة قطاع التعليم والتكوين الخاص، والبحث العلمي، والوظائف الاجتماعية والثقافية والقيمية، ومنهجية الإصلاح التربوي، والقضايا ذات البعد الجهوي والمحلي.

3. خلاصات تركيبيّة للمناقشات:

أعقبت العرض المقدم مناقشات، ساهم الزمن الكافي المخصص لها في أن تكون مستفيضة ورسينة وبناءة.

1.3. ملاحظات منهجية حول اللقاء:

من خلال التدخلات، أمكن تسجيل إجماع على تثمين إطلاق الحوار الجهوي من قبل المجلس، مع تسجيل ملاحظة حول صيغته من خلال مفهوم "الحوار الجهوي" الذي يقتضي، حسب عدد من المتدخلين، مناقشة وتفكيراً تفاعليين، وليس الاقتصار فقط على الاستماع لملاحظات المتدخلين واقتراحاتهم وأفكارهم وتسجيلها.

كما تم اقتراح عقد ورشات عمل موضوعاتية لتعميق التفكير الاستشراقي الاستراتيجي حول القضايا والمداخل ذات الأولوية في سيرورة تأهيل المدرسة المغربية؛

من جهة أخرى، التمس بعض المتدخلين أن يتم في المستقبل تعميم وثائق مثل هذه اللقاءات قبل انعقادها على المشاركين والمشاركات، توخياً للتحضير الجيد من قبلهم لها.

تم كذلك استثمار المساهمات المكتوبة التي بادر بها عدد من المشاركين والمشاركات ضمن هذه الخلاصات التركيبية.

2.3. الشق التشخيصي

1.2.3. الملاحظات:

لاحظت بعض التدخلات أن التشخيص المقدم لم يسائل تصور الإصلاح نفسه، من حيث تحليل التوافق حول الميثاق الوطني للتربية والتكوين؛ هل كان مصدر قوة أم ضعف في التعبئة حول غايات الإصلاح الذي جاء به الميثاق، وفي تقاسم تطبيقه، وكذا تقييم مدى التكامل بين إرادة الدولة وإرادة الفاعلين في إنجاح الإصلاح.

كما لاحظت التدخلات أن التشخيص المقدم لم يأخذ بعين الاعتبار التمايز بين الوسطين القروي والحضري، ولم يغط كافة مجالات المنظومة التربوية، وعلى الخصوص، المجالات النوعية ذات الأثر في إنجاح أي إصلاح:

- مهنة المدرس؛
- نظام التقويم والامتحانات؛
- الزمن المدرسي؛
- التوجيه التربوي؛
- استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
- البحث التربوي؛
- الانتقال بين الأسلاك التعليمية والتكوينية؛
- تعليم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛
- التعليم العتيق؛
- محاربة الأمية؛
- موقع التربية الجمالية والفنية في الهندسة البيداغوجية وفي الممارسات البيداغوجية والتكوينية؛

- العلاقة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص للتعليم والتكوين؛
- البنيات والفضاءات المدرسية والتجهيزات الديداكتيكية؛
- التشريعات المدرسية؛
- أدوار شركاء المنظومة التربوية.

2.2.3. اقتراحات لإغناء التشخيصات

اقترح المشاركون والمشاركات عددا من العناصر التشخيصية إغناء للتشخيص المقدم، همت القضايا التالية:

❖ تعميم التعليم وجودته:

- الأثر السلبي لظواهر: ضعف الطاقة الاستيعابية، والأقسام المشتركة (متعددة المستويات) والاكتمال في تحقيق تعميم التعليم وجودته؛
- التأثير السلبي لضعف البنيات والفضاءات المدرسية والتجهيزات الديداكتيكية (المعدات والمختبرات...) في تحقيق أهداف تعميم التعليم وجودة التربية والتكوين؛
- تحليل مخرجات المنظومة التربوية للوقوف على مدى تحقيق أهدافها: الحصول على البكالوريا؛ الحصول على الشواهد الجامعية؛ الإدماج المهني والاجتماعي...؛
- إشكالية الإنصاف والمساواة في ولوج شعب وتخصصات ومؤسسات التعليم العالي.

❖ وظائف المنظومة التربوية:

- عدم مسايرة المنظومة التربوية لتطور حاجات المجتمع المغربية؛
- إشكالية تأهيل المتعلمين للحياة العامة والعيش المشترك؛
- عجز المدرسة، لحد الآن، على زرع قيم المواطنة والسلوك المدني في الناشئة المغربية؛
- اختلال العلاقات داخل المؤسسات التعليمية والتكوينية: العنف؛ غياب ثقافة الحوار بين المدرسين وتلامذتهم؛ ضعف جاذبية المدرسة...؛
- تراجع برامج وأنشطة التربية الجمالية والفنية في التعليم المدرسي؛ وغياب الشعب الفنية في الجامعة.

❖ هيكلية المنظومة التربوية:

- عدم التوازن بين مؤسسات التعليم والتكوين الخاص ومؤسسات التعليم والتكوين العمومي، وأثر ذلك على المساواة وتكافؤ الفرص؛
- إشكالية ولوج الإجازة المهنية.

❖ الهندسة البيداغوجية/المناهج والبرامج والوسائط التعليمية:

- محدودية نظام التقويم والامتحانات؛
- نقص في نظام التوجيه خلافا لما نص الميثاق (تعيين موجه على صعيد كل مؤسسة تعليمية)، وغموض في الاختيارات المتعلقة به (بين الإعلام والتوجيه)؛
- نقص في ضبط مواصفات خريجي الأسلاك التعليمية والتكوينية؛
- اختلال الزمن المدرسي، الذي يعرف هيمنة ساعات التدريس وكثافة الحصص الدراسية في الفصل، وعدم قابليته لإدماج الأنشطة التربوية التكوينية المختلفة، ولاسيما الأنشطة التي يتطلبها تنشيط الحياة المدرسية وتطويرها؛

- إشكالية تدريس اللغات والتدريس بها بوصفها إحدى أكبر معضلات المنظومة الوطنية للتربية والتكوين بمختلف مكوناتها ومستوياتها، وأكبر معوقات جودتها؛
- ضعف تحصيل تلاميذ مدراس البعثات الأجنبية للغة العربية يظل من مسؤولية وزارة التربية الوطنية؛
- محدودية الهندسة البيداغوجية للتعليم الأولي من حيث مناهجه وبرامجه وعدم وضوح مخرجاته؛
- غياب استراتيجية واضحة لتعليم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛
- مساءلة مشروع البكالوريا الدولية؛
- فقر في استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الممارسة البيداغوجية.

❖ مهن التربية والتعليم:

- محدودية هندسة تكوين الأطر التربوية؛
- تقادم بعض أدوات تكوين الأطر التربوية.
- نقص في عقلنة تعيينات الأطر التربوية وعدم توازنها بين المناطق؛ مما له تأثير سلبي في جودة أداء المدرسين؛
- انعكاسات غياب المدرسين على جودة تحصيل المتعلمين، ومن ثم على جودة التربية والتكوين؛
- الآثار السلبية للخصائص في المدرسين وفي أطر التوجيه التربوي على جهود تعميم التعليم وتحقيق الجودة؛
- عجز الإدارة التربوية عن الاستجابة لمتطلبات تدبير برنامج "مسار"؛
- هيمنة حالة الضبابية على مهنة رئيس المؤسسة التعليمية.

❖ الحكامة:

- استمرار إشكالية استقلالية المؤسسات، وعدم اكتمال مقومات استقلالية الجامعة؛
- مساءلة قدرات وتكوين أطر الإدارة التربوية؛
- عدم تفعيل اتفاقية الصحة المدرسية المبرمة بين وزارة التربية الوطنية ووزارة الصحة.

❖ البحث العلمي:

- ضرورة البحث في أسباب ضعف الإنتاج العلمي بالجامعة المغربية؛
- عدم تكامل أدوار الأستاذ المحاضر والباحث.

❖ أدوار الفاعلين والشركاء:

- محدودية انخراط الفاعلين التربويين في قيادة وتطبيق الإصلاحات؛
- فقدان ثقة هيئة التدريس في إصلاح المنظومة التربوية؛
- نقص التعبئة المجتمعية؛
- مساءلة دور الجماعات الترابية وغياب الاستثمار في تحقيق تعميم التعليم داخل دوائرها الجغرافية؛
- تعثر دور جمعيات آباء وأمهات وأولياء التلاميذ؛
- ضرورة حل مشكلة تمثيلية الطلبة داخل المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

❖ الدعم الاجتماعي (الخدمات الاجتماعية):

- إشكالية إيواء الطلبة وانعكاساتها على متابعتهم لدراساتهم الجامعية؛
- مساءلة معايير اختيار الجماعات والأسر المستفيدة من برنامج "تيسير" للدعم المشروط (استثناء جماعات أكثر فقرا).

3.3. الشق الاستشراقي:

يمكن، في هذا الصدد، تلخيص الاقتراحات التي تمخضت عنها المناقشات وكذا المساهمات المكتوبة التي تقدم بها بعض المشاركين، مبوبة حسب محاور التفكير الاستشراقي التي اقترحها المجلس:

1.3.3. التعميم والجودة والحق في التربية والتكوين:

- إدراج التعليم الأولي، مع تعميمه وإلزامية الولوج إليه، كجزء لا يتجزأ من أسلاك المنظومة التربوية، وبوصفه مدخلا حاسما للنجاح الدراسي، وتكافؤ الفرص وتعميم التعليم وجودته؛
- توفير البنيات المدرسية الملائمة والتجهيزات الديداكتيكية وتحسين الفضاءات وطاقة الاستقبال؛
- إعادة الاعتبار للكتاتيب القرآنية في إطار التربية ما قبل المدرسية؛
- إعداد مناهج وبرامج ملائمة لتعليم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في إطار تعليم إدماجي يراعي حق جميع الأطفال في الحصول على تعليم جيد وملائم (البنيات والفضاءات؛ المضامين؛ الأدوات الديداكتيكية؛ الأطر المتخصصة؛ الإرشاد السيكولوجي...).

2.3.3. المناهج والبرامج والتكوينات:

- القيام "بثورة" على المناهج والبرامج الحالية؛
- إعداد تقييم لتجربة تعدد الكتاب المدرسي وإخراجه من النمطية؛
- بلورة إصلاح شامل لتدريس اللغات ولغات التدريس بمختلف أسلاك المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، بوصفها مدخلا حاسما في تحقيق المساواة والجودة، مع المزيد من الاهتمام باللغات الأجنبية بوصفها لغات للتكوين الجامعي والتخصصي والعلمي وأداة للانفتاح على الخارج؛
- تعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في التدريس والتعلم؛
- ملاءمة الزمن المدرسي لواقع كل جهة وكل فضاء محلي؛ وتخفيفه من الحصص الدراسية الفصلية قصد إتاحة الفرصة أما المتعلمين لولوج أنشطة الحياة المدرسية؛
- إدراج برامج التربية الجمالية والفنية في المناهج التربوية بمختلف الأسلاك والمستويات التعليمية والتكوينية؛
- تقوية نظام التوجيه وجعله سيرورة وليس لحظة معزولة، وفي خدمة المشروع الشخصي للمتعلم، وتوفير موجه على الأقل على صعيد كل مؤسسة؛
- إعادة النظر بعمق في نظام الامتحانات الإشهادية على الخصوص على نحو يجعلها مشجعة على التحصيل الناجع للمعرفة والمهارات والكفايات ومحاربة الغش؛
- بلورة مقاربات منهجية خاصة بالوسط القروي والمناطق النائية وفق خصوصياتها وإمكاناتها ومتطلبات تعليم المنتمين إليها؛
- إرساء آليات للتعليم الجامعي عن بعد (إجازات بالتكوين عن بعد)؛
- وضع نظام مرن للمواكبة القريبة للطلبة في المراحل الأولى من تعليمهم العالي، من أجل تغطية نقائص التعليم الثانوي التأهيلي؛
- وضع نظام خاص لتشجيع البحث التربوي؛
- وضع معايير تمكن ولوج أكبر عدد ممكن من التلاميذ إلى البكالوريا الدولية.

3.3.3. الفاعلون التربويون: هيئات التدريس، والتكوين، والتأطير، والتوجيه، والتخطيط، والتدبير:

- إعادة النظر في قانون الوظيفة العمومية قصد تمتيع رجال ونساء التعليم بوضع نظامي خاص محفز ومعبي؛
- إحداث مراجعة جذرية لنظام تكوين الأطر التربوية؛
- تشجيع ثقافة التكوين الذاتي؛
- إحداث منصب مدير متخصص في تدبير المؤسسة التعليمية؛
- مراجعة معايير الترقى على أساس المردودية والإبداع والنجاعة والمشاركة؛
- وضع ميثاق متقاسم لأخلاقيات مهنة المدرس؛
- القطع مع التوظيف المباشر للأطر التربوية.

4.3.3. حكمة منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي:

- تفويض الاختصاصات لمديري المؤسسات؛
- تعبئة الموارد المالية المناسبة وإحكام رصدها وتوزيعها وفق التخطيط بالمقاربة الصاعدة؛
- تقوية أدوار مجالس المؤسسات التعليمية والجامعية باعتبارها فضاءات لترسيخ المقاربة التشاركية والتدبير التشاركي والتعبئة؛
- مراجعة القوانين وتحسينها؛
- تقوية استقلالية المؤسسات والجامعات في إطار ورش اللامركزية واللامركزية؛
- ضبط العلاقة بين جمعيات آباء وأمهات وأولياء التلاميذ والمؤسسات التعليمية؛
- توضيح وضبط دور الجماعات الترابية في دعم الإصلاحات التربوية والانخراط في الاستثمار في التربية والتكوين (تفعيلاً للمنشور المشترك بين وزارة الداخلية ووزارة التربية الوطنية)؛
- إحداث مجلس محلي على مستوى كل جماعة كآلية تشاركية تنكب على مواكبة المنظومة التربوية محلياً، ومساعدة القائمين عليها على حل المشكلات التي تواجهها، وإذكاء التعبئة المجتمعية المحلية حولها؛
- ترصيد الممارسات الجيدة والتجارب الناجحة وتعميمها، وعلى رأسها تجربة "المدارس الجماعية" باعتبارها حل عملي لتعميم التعليم بالوسط القروي، مع تكوين أساتذة متخصصين لتأطير هذا النوع من المدارس؛
- العناية بالتعليم العتيق باعتبار دوره التعليمي والتكويني والقيمي داخل المجتمع، وإحداث شعبة للماستر والدكتوراه بهذا النوع من التعليم.

5.3.3. القطاع الخاص للتربية والتكوين:

- السهر، في كل إصلاح للمنظومة التربوية، على ضمان التوازن والانسجام بين القطاع الخاص والقطاع العام للتعليم والتكوين، في إطار تكافؤ الفرص والإنصاف.

6.3.3. البحث العلمي والابتكار والتميز وولوج مجتمع المعرفة:

- اعتبار البحث العلمي أولوية أساسية ضمن الخيرات الإصلاحية، بوصفه أداة لخلق الثروة وتقوية تنافسية البلاد، والابتكار، وتمكين المدرسين من معطيات وأساليب جديدة لتعليم جامعي نافع وناجع، ومساعدة المقاول على تطوير قدراتها الإنتاجية؛

- إشراك الباحثين المغاربة من قبل المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي في التفكير الاستراتيجي الرامي إلى تطوير البحث العلمي.

7.3.3. الأدوار الاجتماعية والثقافية والقيمية للمدرسة وعلاقتها بالمحيط:

- تجديد وظائف المدرسة المغربية في مواكبة لتحولات المجتمع المغربي؛
- توسيع الطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية والداخليات لحل معضلة الانتقال بين الأسلاك والهدر؛
- توفير آليات الدعم الاجتماعي، ولاسيما في الوسط القروي: النقل؛ المطاعم المدرسي...؛
- توفير الأمن داخل المؤسسات وفي محيطها من أجل خلق مناخ ملائم للتدريس والتعلم والتكوين؛
- تشجيع دروس الدعم التربوي المجاني القائم على التطوع والتضامن؛
- توسيع نطاق برنامج "تيسير" للتحويلات المالية المشروطة، اعتبارا لنجاعته في محاربة الهدر وتشجيع التمدن؛
- توفير مراكز للإنصات على مستوى كافة المؤسسات التعليمية والتكوينية قصد مساعدة التلاميذ والطلبة على تجاوز صعوباتهم النفسية والاجتماعية والدراسية.

8.3.3. منهجية الإصلاح التربوي:

- اعتبار التربية والتكوين فعلا قضية وطنية ذات أولوية قصوى؛
- بلورة مشروع إصلاح شمولي ومتكامل؛
- ربط إصلاح المدرسة المغربية بالمشروع المجتمعي؛
- توفير ضمانات سياسية لتفعيل أي إصلاح؛
- اعتماد أمد زمني بعيد للإصلاح من 20 إلى 30 سنة مع استحضار بُعد الاستدامة وتفاذي منطق الاستعجال؛
- إعمال الجرأة والشجاعة السياسية في بلورة الإصلاح؛
- إرجاع ثقة المجتمع في مدرسته وإحداث المصالحة بينهما؛
- النأي بمنظومة التربية والتكوين عن تقلبات التيارات السياسية (الحزبية)، وعن تقلبات الدورة الاقتصادية والإكراهات المترتبة عنها؛
- أخذ مشروع الجهوية الموسعة بعين الاعتبار في أية خطة إصلاحية؛
- العمل على خلق التكامل بين إرادة الدولة وإرادة الفاعلين في وضع الإصلاح وتطبيقه؛
- الأخذ بعين الاعتبار في كل إصلاح: الخصوصيات الجغرافية؛ تحسين الطاقة الاستيعابية للمؤسسات؛ تكوين الأطر التربوية وأطر الإدارة؛ تنمية استعمال الوسائل التكنولوجية؛ تحسيس الأسر...؛
- العمل بمنطق الامتداد عبر استثمار التراكم الذي حققته بلادنا على مدى العشريتين الماضية، وكذا الممارسات الجيدة والتجارب الناجحة في بلورة الإصلاحات المرتقبة؛
- التركيز على بعض العناصر ذات الطابع الاستراتيجي بالنسبة لتأهيل المدرسة المغربية: مراجعة عميقة للمناهج والبرامج (مواصفات خريجي الأسلاك التعليمية والتكوينية، المقاربات البيداغوجية؛ التقويم، المضامين...); التعليم الأولي؛ تدريس اللغات ولغات التدريس؛ بنيات فضاءات الاستقبال؛ تأهيل الأطر التربوية وأطر الإدارة (المواصفات، معايير الولوج، التكوين الأساس والتكوين المستمر...); إرساء جهاز قوي للتقويم وربط المسؤولية بالمحاسبة؛

- التأكيد على رافعات الإصلاح الأساسية التالية: رافعة إرجاع الثقة إلى المجتمع المغربي في مدرسته؛ رافعة قيمة: التربية على الانتماء إلى الوطن المغربي والتشبع بالقيم المثلى وضمن الانسجام بين قيم المدرسة وقيم المجتمع؛ رافعة بيداغوجية: القطع مع التجريب والاستعجال عبر تنفيذ خطة بيداغوجية طويلة الأمد (15 سنة على الأقل) مع تقويمها المحلي؛ رافعة لوجستكية: تأهيل الفضاءات المدرسية والجامعية؛ رافعة تكوينية: مهنة التكوين ومأسسته؛ رافعة مؤسساتية: إرساء حكمة تربوية جيدة وتحسين القوانين؛
- وضع الآليات القارة المساعدة على تتبع ومواكبة ومراقبة تطبيق الإصلاحات.

4. اختتام اللقاء:

اختتم اللقاء بكلمة للسيد رشيد الفيلاي مكناسي، استهلها بتجديد الشكر للقطاعات الحكومية والسلطات الجهوية والإقليمية والمحلية ولجميع المشاركات والمشاركين على تلبيتهم دعوة المجلس، وعلى مشاركتهم المتميزة والمثمرة في هذا اللقاء، مخبرا إياهم بالمآل المخصص لنتائج اللقاء الجهوي باعتباره حلقة ضمن سلسلة من الأعمال التي يباشرها وينجزها المجلس في أفق إعداد مشروع التقرير الاستراتيجي الذي سيرسم خارطة طريق متقاسمة لإصلاح المنظومة التربوية.

كما جدد إخبار المشاركات والمشاركين بالنشر المرتقب لتقرير هذا اللقاء إلى جانب تقارير اللقاءات الجهوية الأخرى على موقع المجلس الأعلى للتربية والتكوين، علاوة على التذكير بـ "منتدى التواصل forum" الذي فتحه المجلس على موقعه الإلكتروني، حتى يتمكن الجميع من التفاعل معه من خلال الأسئلة التي يطرحها، تقويةً منه لدينامية الحوار والإشراك الموسع للمواطنات والمواطنين والفاعلين والمعنيين بقضايا المدرسة المغربية في استشراف آفاقها.

5. استنتاجات عامة:

تميزت المناقشات بما يلي:

- الدعوة إلى تجاوز مرحلة التشخيص التي استهلكت زمتنا طويلا، والتركيز من الآن فصاعدا على سبل تأهيل المنظومة التربوية؛
- تركيز كبير على مكونات التعليم المدرسي؛
- غياب أي تناول للنموذج البيداغوجي بشكل مباشر وشمولي؛
- لم تتخطأ أغلب المداخلات التشخيصات والاقتراحات ذات الطابع الإجرائي المحض؛
- ندرة، أو انعدام التدخلات التي تناولت المكونات الأخرى للمنظومة التربوية: التكوين المهني، والتعليم العتيق، والتربية غير النظامية، ومحاربة الأمية؛
- بالنسبة لقضية لغات التدريس واللغات المُدرسة، التي كانت من بين القضايا التي تواترت بشكل كبير طيلة المناقشة، لم تأت التدخلات بأي اقتراحات استشرافية، وإنما اقتصر على إعادة طرح الإشكالية.
- تواتر بعض القضايا بشكل ملحوظ بين المداخلات، ولاسيما منها القضايا ذات الصلة ب:
 - التعليم الأولي؛
 - المناهج والبرامج والوسائط التعليمية؛
 - تكوين هيئات التدريس والإدارة التربوية؛
 - الزمن المدرسي؛

- التوجيه؛
- البنيات التحتية المدرسية والتجهيزات الديدانكتيكية؛
- اللغات؛
- الحكامة؛
- القيم والسلوكات اللامدنية في المدرسة؛
- خصوصيات الوسط القروي؛
- إدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المنظومة التربوية؛
- الدعم الاجتماعي؛
- ظواهر الاكتظاظ والأقسام المشتركة والهدر المدرسي...

6. تقييم أولي لتنظيم اللقاء وتأثيره:

- بناء على استمارة مركزة لتقييم اللقاء، تم اعتمادها من قبل فريق التأطير وفريق التنظيم والدعم التقني واللوجستيكي، أمكن استخلاص المعطيات التالية:
 - تأرجح تقييم مكونات وعمليات تنظيم اللقاء: الاستقبال؛ مكان وزمن اللقاء؛ التسيير العام والتنظيم؛ المضمون المقدم للنقاش؛ المناقشة؛ مدة التدخلات والاستراحات والخدمات المقدمة، بين "ممتاز" و"جيد جدا"؛
 - تسجيل بعض الملاحظات والاقتراحات من قبيل:
 - ضبط نوعية حضور ممثلي السلطات المحلية وتخصيص مقاعد لهم تقاديا لأي ارتباك أو احتكاك مع المشاركين؛
 - عرض أسماء المتدخلين في لوحة أمام المشاركات والمشاركين لتسهيل متابعتهم لتسلسل التدخلات؛
 - ارتياح عام من قبل فريق التأطير وفريق التنظيم:
 - للدعم المقدم من قبل الولاية والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين ودار الثقافة مكان انعقاد اللقاء؛
 - للمناخ الإيجابي الذي طبع أشغال اللقاء من حيث الهدوء والمشاركة الرصينة، من مرحلة التسجيل إلى غاية اختتام اللقاء، وعدم تسجيل أية حالة من شأنها تعقيد مهمة الفريق أو الإخلال بمجريات اللقاء.

الملاحق

1. لائحة فريق التأطير وفريق التنظيم والدعم التقني واللوجستيكي.
2. لوائح المشاركين الحاضرين.
3. كلمة المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.
4. العرض المقدم (العناصر التشخيصية ومحاور التفكير الاستشراقي المقترحة).
5. عناصر كلمة اختتام أشغال اللقاء.